



التقاسم الحقيقي
للمسؤولية عن اللاجئين:
مقترحات منظمة
العفو الدولية الخمسة

أزمة اللجوء العالمية



منظمة العفو
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2016

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2016

رقم الوثيقة: IOR 40/4380/2016

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطبعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: على جانب إحدى الطرق في كيليس، بتركيا، طفل، يبلغ من العمر ثلاثة سنوات، ينظر من الخيمة التي يعيش فيها مع أسرته منذ ما يزيد عن عام.

©Amnesty International

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 7 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

- 5 مقدمة
- 6 نظام منصف لتقاسم المسؤولية
- 7 ما هي هذه المعايير؟
- 8 مقترحات منظمة العفو الدولية الخمسة من أجل تقاسم حقيقي للمسؤولية عن اللاجئين..
- 1...آلية جديدة لإعادة توطين جميع اللاجئين الذين يستوفون معايير الضعف وفق تصنيف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 8
2. آلية عالمية جديدة لنقل اللاجئين من البلدان التي وصلت فيها الطاقة الاستيعابية حداً أقصى معيناً (العتبة) 9
3. توفير تمويل مضمون وكامل ومرن يمكن التنبؤ به من أجل حماية اللاجئين، وتقديم مساعدات مالية ناتت شأن لدعم البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين 10
4. تعزيز أنظمة تحديد صفة أو مركز اللجوء وزيادة استخدام آلية الاعتراف المبدئي أو الجماعي بصفة اللجوء 11
5. ... قيام جميع البلدان باعتماد سياسات وأنظمة تكفل توفير الحماية الفعالة للاجئين وطالبي اللجوء بما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية بطريقة تراعي حقوق الإنسان الخاصة بهم وتضمن كرامتهم 11
- 13 حل المشكلة عن طريق مواجهتها

مقدمة

أين يتواجد اللاجئون في العالم؟

تُعزى الزيادة الحاصلة في أعداد اللاجئين للنزاع الدائر في سوريا، ولكن ذلك لا يمنع من بقاء أزمة اللجوء كظاهرة عالمية تشهد تدفق مجموعات كبيرة من اللاجئين من مختلف مناطق العالم وإليها. ولعل النزاع الدائر في سوريا كان العامل المحفز الذي جلب انتباه المجتمع الدولي نحو قضية لم تكن تحظى بالاهتمام المطلوب. وتتوزع التركيزات الرئيسية لمجموعات اللاجئين في العالم على النحو التالي:

- أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني في الشرق الأوسط؛
- وأكثر من 4.8 مليون لاجئ من سوريا - يتواجد 95% منهم في خمسة بلدان مجاورة لسوريا؛
- وأكثر من 2.5 مليون لاجئ أفغاني، تتواجد غالبيتهم في باكستان وإيران؛
- وأكثر من مليون لاجئ صومالي، يتواجد 430 ألفاً منهم في كينيا المجاورة.

ثمة قرابة 20 مليون لاجئ يتوزعون على مختلف أنحاء العالم حالياً. وتستضيف الدول المتوسطة أو المتدنية الدخل الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين (نحو 86% منهم وفق إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين) بينما لا تستضيف الدول الغنية سوى أعداداً صغيرة جداً منهم ول

ا تبذل الكثير من الجهود على هذا الصعيد. ولقد منحت المملكة المتحدة، على سبيل المثال، اللجوء لما يقرب من 5000 لاجئ سوري منذ عام 2011¹ في الوقت الذي يستضيف الأردن فيه أكثر من 650 ألف لاجئ سوري²؛ على الرغم من أن عدد سكانه يصغر بعشر مرات عدد السكان في بريطانيا، ولا يشكل إجمالي الناتج المحلي فيه أكثر من 1.2%³ من إجمالي الناتج المحلي في المملكة المتحدة. وأما استراليا الثرية فيبلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء فيها 57.595 لاجئاً مقارنةً بإثيوبيا⁴ التي تستضيف 39.156 لاجئاً، وهذا هو الإجحاف بعينه، وهو وضع ينتقص من حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين.

¹"اللاجئون السوريون: استجابة حكومة المملكة المتحدة" 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2015

(www.gov.uk/government/news/syria-refugees-uk-government-response)؛ تاريخ زيارة الرابط: 1 يوليو/ تموز 2016.

²المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين "

(<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>). (تاريخ زيارة الرابط: 1 يوليو/ تموز 2016)

³يبلغ عدد سكان الأردن 6.7 مليون نسمة مقابل 65 مليون نسمة للمملكة المتحدة. وبلغ حجم إجمالي الناتج المحلي في الأردن 36 مليار دولار أمريكي في عام 2014، بينما بلغ نظيره في المملكة المتحدة خلال العام نفسه 3 تريليون دولار. المصدر: البنك الدولي. انظر (www.worldbank.org/en/country/unitedkingdom);

(www.worldbank.org/en/country/jordan). (تاريخ زيارة الرابط: 1 يوليو/ تموز 2016). ويجدر التنويه بأن إجمالي الناتج المحلي يُعد أحد المقاييس النقدية لحساب قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة (ربع سنوية / فصلية أو سنوية). وتُستخدم تقديرات إجمالي الناتج المحلي الاسمي عموماً لتحديد مستوى الأداء الاقتصادي للبلد أو الإقليم ككل، ومن أجل عقد مقارنات بين الدول.

⁴المفوضية العليا لشؤون اللاجئين "الاتجاهات العالمية في النزوح القسري خلال 2015" ص. 57-58.

(<https://s3.amazonaws.com/unhcrsharedmedia/2016/2016-06-20-global-trends/2016-06-14-Global-Trends-2015.pdf>). (تاريخ زيارة الرابط: 1 يوليو/ تموز 2016).



لاجئون وصلوا حديثاً من الصومال في انتظار التسجيل في مخيم اللاجئين، داداب، كينيا، 2010 © UNHCR/R. Gangale

وتعتبر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن أكثر من مليون لاجئ يستوفون معايير الضعف، وتصنفهم على أنهم بحاجة إلى إعادة التوطين في بلد ثالث على وجه السرعة. وتتضمن فئات اللاجئين الضعيفة الناجين من العنف والتعذيب، والنساء والفتيات المعرضات للمخاطر، وذوي الحالات الطبية الخطيرة. وقام 30 بلداً فقط بعرض توفير فرص لإعادة توطين اللاجئين الذين يستوفون معايير الضعف، ولكن لا زال العدد السنوي مما يُعرف "بفرص إعادة التوطين" يقل كثيراً عن الاحتياجات التي حددتها المفوضية السامية على هذا الصعيد.

وتعاني النداءات الإنسانية من أجل دعم جهود الاستجابة لأزمات اللجوء الأساسية كتلك الحاصلة في سوريا وبوروندي وأفغانستان من شح التمويل بشكل كبير ودائم. واعتباراً من 1 يونيو/ حزيران 2016، فلم تتجاوز نسبة تمويل خطة الاستجابة الخاصة ببوروندي أكثر من 30% من حجم التمويل المطلوب، فيما لم تحظ خطة الاستجابة الإقليمية الخاصة بتعزيز صمود اللاجئين السوريين بأكثر من 27% من إجمالي التمويل المطلوب، مقابل تمويل 17% فقط من حجم التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الإقليمية الخاصة باليمن. .

نظام منصف لتقاسم المسؤولية

تعتقد منظمة العفو الدولية أنه ينبغي أن تكون مساهمات كل دولة في مجال تقاسم المسؤولية عن اللاجئين أكثر إنصافاً، وأن تستند إلى معيار يراعي الموضوعية عند تحديد الطاقة الاستيعابية المتعلقة باستضافة اللاجئين ومساعدتهم. وتُوجد جذور مفهوم تقاسم المسؤولية في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الخاص باللاجئين، حيث ينصان على واجب الدول في مساندة بعضها بعضاً على صعيد استضافة اللاجئين بالإضافة إلى الواجبات المتعلقة بطلب الحصول على التعاون والمساعدة الدولية، وتوفيرها بما يكفل وصول اللاجئين إلى مقصدهم بسلامة، وولوجهم إلى أشكال المساندة والدعم التي يحتاجون. ولكن الواقع الحاصل مغاير لذلك تماماً، حيث يتكفل عدد صغير من البلدان بتحمل أعباء استضافة ملايين اللاجئين؛ بينما لا يقدم الكثير من البلدان الأخرى أي شكل من أشكال المساعدة. ولن يصبح مفهوم تقاسم المسؤولية واقعاً حقيقياً إلا بعد إيجاد أساس منصف وهيكلي ملائم يوجهان الدول نحو تفاصيل الحصة المنصفة المنشودة لكل منها في مجال تقاسم المسؤولية عن اللاجئين.

وتقترح منظمة العفو الدولية في هذا السياق إجراء إصلاح شامل للطريقة التي تتقاسم الدول بها المسؤولية عن اللاجئين. وعليه، يقضي مقترحنا البسيط باستحداث نظام معين يطبق معايير موضوعية ذات صلة بهدف توضيح مواصفات الحصة المنصفة المترتبة على كل دولة من الدول، ومن ثم ينبغي استخدام هذه المعايير في التعامل مع الأبعاد الجوهرية لأزمة اللجوء العالمية القائمة.

ما هي هذه المعايير؟

ينبغي أن تكون مساهمات كل دولة في مجال تقاسم المسؤولية عن اللاجئين متناسبة مع قدرتها على استيعاب اللاجئين ومساندتهم شريطة أن يتم تعريف هذه القدرة بشكل موضوعي باستخدام عوامل من قبيل إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي⁵ على سبيل المثال، وعدد السكان ومعدلات البطالة كونها عوامل تؤثر على قدرة البلد على استضافة اللاجئين وإدماجهم.



من اليمين باتجاه عقارب الساعة: رجل وطفله من الروهنغيا يقيمان في مأوى مدمج في المجتمع المحلي في إندونيسيا. وهرباً من الاضطهاد والعنف المنتشرين بحقهم على نطاق واسع في ميانمار، يُضطر الآلاف من أفراد الروهنغيا إلى خوض غمار رحلات خطيرة وغير نظامية بالقوارب في محاولة للوصول إلى بر الأمان (© Amnesty International). أطفال من سوريا يفتشون الأرض في أحد المخيمات بانتظار منحهم اللجوء في جزيرة تشيوس اليونانية (© Giorgos Moutafis).. مخيم داداب شمال كينيا. تم نصب الخيام في هذه المنطقة بشكل متراس وتستخدم كمأوى دائمة نظراً لعدم توفر مساحات خالية من الأرض كي يبني اللاجئين منازلهم عليها (© UNHCR/E. Hockstein). مخيم بلاطة للاجئين: أكثر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين اكتظاظاً في الضفة الغربية (© Jeremy Robson).

⁵ إجمالي الدخل القومي هو مجموع الناتج المحلي والأجنبي الكلي للمقيمين في البلد، ويتكون من إجمالي الناتج المحلي زائداً عوامل دخل المقيمين الأجانب ناقصاً الدخل الذي يجنيه غير المقيمين في الاقتصاد المحلي.

مقترحات منظمة العفو الدولية الخامسة من أجل تقاسم حقيقي للمسؤولية عن اللاجئين

تؤمن منظمة العفو الدولية أنه ينبغي للنظام العالمي الجديد المعني بتقاسم المسؤولية عن اللاجئين أن يتضمن العناصر الخمسة التالية:

1. آلية جديدة لإعادة توطين جميع اللاجئين الذين يستوفون معايير الضعف وفق تصنيف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

يُشترط على جميع البلدان قبول نسبة من مجموع اللاجئين الضعفاء في العالم أجمع، وعلى أن تكون هذه النسبة مستندة في كل بلد إلى معايير موضوعية تتناسب مع قدراته على استضافة اللاجئين

تحدد المفوضية السامية، كما ورد أعلاه، فئة فرعية من اللاجئين تستوفي معايير الضعف التي تعتمدها وتطبقها على أفراد هذه الفئة من بين إجمالي عدد اللاجئين في العالم. ثم تقوم المفوضية بالاتصال مع مجموعة صغيرة من البلدان (يصل عددها إلى 30 بلداً تقريباً) تعرض توفير فرص لإعادة التوطين، وتطلب منها إعادة توطين اللاجئين المستضعفين لديها. ولكن يقل بكثير عدد هذه الفرص الموفرة سنوياً عن أعداد اللاجئين المستضعفين ممن تعتبرهم المفوضية السامية بحاجة إلى إعادة التوطين في بلد ثالث، حيث تعتقد المفوضية الآن على سبيل المثال أن 1.2 مليون لاجئ مستضعف هم بحاجة إلى إعادة التوطين، ولكن يبلغ عدد الفرص المتوفرة سنوياً 100 ألف فرصة فقط، أي أن هناك أكثر من مليون طفل ورجل وامرأة لا يحصلون على هذا النوع من الفرص حتى الآن.

وتدعو منظمة العفو الدولية إلى استحداث نظام يحقق إعادة التوطين بالكامل لجميع اللاجئين الذين يستوفون معايير الضعف، وفق تعريف المفوضية العليا، دون أن يظل الأمر مقتصرًا على المشاركين منهم في عملية إعادة التوطين المعتادة التي تقودها المفوضية، وتدعو المنظمة إلى قبول عدد أكبر من اللاجئين سنوياً. ولا بد أن يستند الرقم الذي يتوجب على كل بلد استيعابه إلى معايير موضوعية مرتبطة بقدرات البلد على استضافة اللاجئين وتوفير المساندة والدعم والحماية لهم.

كما ينبغي أن يراعى هذا النظام مستوى الضعف الخاص بكل لاجئ على حدة، والذي قد يستدعي إعادة توطينه في بلدان بوسعها توفير المساندة الملائمة لحالته (من قبيل مثلاً ضرورة إعادة توطين الأشخاص الذين بُرت أطرافهم في بلد يوفر خيارات جيدة لإعادة تأهيلهم طبيعياً، وإعادة توطين المثليات والمثليين وذوي الميول الجنسية الثنائية ومزدوجي النوع في بلدان لا يتعرضون فيها للمخاطر جراء ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية).

وسوف يتكفل هذا النظام الجديد بوضع حد لما تعانیه عملية إعادة التوطين حالياً من تشرذم واتساع هامش عدم اليقين فيها. وسوف يضع احتياجات اللاجئين المستضعفين في صلب هذه العملية كون النظام الحالي لا يطابق بين أماكن إعادة التوطين وطبيعة الاحتياجات. وسوف يتكفل مقترح منظمة العفو الدولية بحل هذه الإشكالية، وعليه فسوف يتسنى للمجتمع الدولي تلبية الاحتياجات المشروعة للاجئين المستضعفين بأسرع وقت ممكن بناء على معايير راسخة ومنصفة.

ويُعتبر العدد الحالي للاجئين الذين يحتاجون لإعادة التوطين عدداً كبيراً كونه يناهز نحو 1.2 مليون لاجئ يقابله اختلال التوازن والموازنة بين احتياجات إعادة التوطين والفرص المتوفرة في هذا السياق طوال سنوات. وعليه، فلا يظهر أن مفهوم تقاسم المسؤولية يتحقق كما ينبغي مع اقتصار عدد البلدان التي توفر فرصاً من أي نوع على 30 بلداً فقط. وثمة حاجة إلى إحداث زيادة ملموسة في عدد فرص إعادة التوطين المتوفرة سنوياً وعلى مدار عدة سنوات قادمة كي يتسنى التخلص من نقطة الاحتقان المتراكمة. وتبرز بالتالي أهمية زيادة عدد البلدان التي تستحدث برامج مكتملة لإعادة التوطين إذا أردنا أن نحقق ما ورد آنفاً.

2. آلية عالمية جديدة لنقل اللاجئين من البلدان التي وصلت فيها الطاقة الاستيعابية حداً أقصى معيناً (العتبة)

تُحدد العتبة (الطاقة الاستيعابية القصوى) وفق معايير موضوعية تعكس قدرة البلد المعني على استضافة اللاجئين، وبحيث يتم تفعيل هذه الآلية بمجرد وصول البلد المعني إلى طاقته الاستيعابية القصوى.

في ظل سياقات التحركات الكبيرة للاجئين، لن يكون خيار إعادة توطين اللاجئين المستضعفين كافياً وحده كي يكفل صون حقوق اللاجئين، وتحقيق توزيع أكثر إنصافاً على صعيد تقاسم المسؤولية بين الدول في مجال حماية اللاجئين ومساعدتهم. وتقترح منظمة العفو الدولية آلية إضافية تكفل التعامل مع هذه السياقات تحديداً. ويتم تفعيل هذه فقط في حال وصول الطاقة الاستيعابية في البلد المضيف إلى حدودها القصوى التي يتم تحديدها، وفق عدد السكان وإجمالي الناتج المحلي / إجمالي الدخل القومي فيه، وغير ذلك من المعايير ذات الصلة التي يمكن التحقق منها بشكل مستقل.

وسوف يُطلب من الدول الأخرى، بدءاً بتلك التي تمتلك أكبر قدرة بينها على استيعاب اللاجئين، أن تقبل دخول عددٍ من اللاجئين يعادل 10% من طاقتها الاستيعابية التي تُحسب وفق معايير يتم الاتفاق عليها. وبمجرد أن تصل الدولة المعنية إلى هذا الرقم، ينتقل النظام تلقائياً إلى الدولة التالية، وهكذا دواليك، إلى أن تتم إعادة نقل أو توزيع جميع اللاجئين. وسوف يكفل هذا النظام تحقيق مفهوم تقاسم المسؤولية بطريقة تطمئن الدول من خلالها على

أنه سيُطلب إليها أن تستقبل أعداداً قليلة من اللاجئين، بما أن النظام لا يُفعل إلا في الحالات الاستثنائية والأوضاع الحرجة، ولأنه لن يُطلب من أي دولة مشاركة أن تستوعب أكثر من 10% من طاقتها الاستيعابية القصوى.

ووجدها فقط بلدان اللجوء الأول سوف تقترب كثيراً من استيعاب اللاجئين بنسبة تصل إلى 100% من طاقتها، وهي التي لا بد من تحديدها على أساس قدراتها الفعلية على استضافة اللاجئين، وليس على أساس عدد الأشخاص الذين تصادف وصولهم إلى أراضيها (كما هي عليه الحال الآن مثلاً). وعندما يتم تخفيف الأوضاع الحرجة في بلدان اللجوء الأول، سوف يتراجع اللاجئون عن محاولة مغادرة هذه البلدان ودخول بلدان أخرى بطريقة غير نظامية وغير آمنة.

إعادة التوطين وإعادة التوزيع / أو النقل - آليتان مختلفتان

يشير مصطلح "إعادة التوطين" في قاموس الأمم المتحدة إلى إعادة توطين اللاجئين الذين يستوفون معايير الضعف المعتمدة لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وهو مصطلح مميز، وعليه فتستخدمه منظمة العفو الدولية فقط للإشارة إلى اللاجئين الذين يستوفون معايير الضعف الصادرة عن المفوضية العليا، ولكنها تستخدم مصطلحات وعبارات أخرى عندما تريد المنظمة أن تتحدث عن سياقات أخرى تشهد تحرك اللاجئين من بلد لجوء إلى آخر.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ما تقترحه منظمة العفو الدولية من استحداث آلية إعادة توطين اللاجئين المستضعفين الجديدة، وأخرى متعلقة بنقل اللاجئين، تشكلان مقترحين منفصلين ومختلفين وقائمين بذاتهما. وتُعنى الآلية الأولى بضرورة استحداث وسيلة أكثر فعالية من أجل إعادة توطين اللاجئين المستضعفين. وأما الآلية الثانية المقترحة فلن يتم تفعيلها إلا في سياقات محددة من قبيل استقبال البلد المضيف لأعداد ضخمة تتجاوز قدراته وطاقته الاستيعابية من الناحية المنطقية.

3. توفير تمويل مضمون وكامل ومرن يمكن التنبؤ به من أجل حماية اللاجئين، وتقديم مساعدات مالية ذات شأن لدعم البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين

لا تزال النداءات الأممية التي تطلقها وكالات الأمم المتحدة من أجل تمويل أنشطتها الإنساني، بما في ذلك أنشطة حماية اللاجئين ومساعدتهم، تعاني نقص التمويل بشكل مستمر، بل وبقدر كبير أحياناً. وتناشد منظمة العفو الدولية الدول كي ترفع من حجم مساهماتها في النداءات الإنسانية المشتركة بين الوكالات التي تصدرها الأمم المتحدة لأغراض مساعدة اللاجئين، ونشر تفاصيل المبالغ المخصصة والمصروفة سنوياً في هذا السياق.

وأما فيما يتعلق بالبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، فينبغي على الدول الأخرى أن تبادر أيضاً إلى توفير المساعدات المالية والفنية عبر ترتيبات ثنائية وفق احتياجات البلدان المضيقة، وذلك من أجل تمكينها على توفير الدعم للاجئين وطالبي اللجوء بما في ذلك حصولهم على المأوى الملائم، والغذاء والرعاية الصحية والتعليم. وينبغي أن يتم نشر تفاصيل حجم هذه المساعدات الثنائية بشكل سنوي أيضاً.

11 التقاسم الحقيقي للمسؤولية عن اللاجئين: مقترحات منظمة العفو الدولية الخمسة أزمة اللجوء العالمية

ومن شأن اعتماد نهج مرّن في مجال تقاسم المسؤولية أن يتيح للدول المساهمة بطرق مختلفة في استجابة مشتركة للأزمة، ولكن لا ينبغي أن يتم اعتبار المساعدة المالية المقدمة للدول التي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين وطالبي اللجوء أثناء الأزمات بمثابة بديل عن المساهمات المتعلقة ببرامج إعادة التوطين، أو على حسابها، أو برامج إعادة توزيع اللاجئين على البلدان، أو قبول إدخال طالبي اللجوء عند الحدود أو توفير الحماية لهم. وبعبارة أخرى، لا يجوز أن تتفادي الدول الغنية تحمل حصتها من المسؤولية المتعلقة باستضافة اللاجئين ومساعدتهم من خلال دفع مبالغ لبلدان أخرى كي تقوم بهذا الواجب وحدها (أو ما يُعرف بتحويل المسؤولية).

4. تعزيز أنظمة تحديد صفة أو مركز اللجوء وزيادة استخدام آلية الاعتراف المبدئي أو الجماعي بصفة اللجوء

لا بد أن تكفل عملية تحديد صفة أو مركز اللجوء، سواء أتكفلت بها سلطات الدولة أم المفوضية السامية، الاعتراف بحاجة الأشخاص للحصول على الحماية الدولية بهذا الوصف، وتوفيرها لهم عندما يستوفون المعايير المطبقة. ويجب أن يتم منح جميع طالبي اللجوء في مناطق اختصاص الدولة إمكانية اللجوء إلى إجراءات فعالة ومنصفة على صعيد تحديد صفة أو مركز اللجوء.

ومع وصول أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يطلبون الحصول على الحماية الدولية، وبمعدل شبه مستمر، فقد يصبح من غير العملي البت في طلبات تحديد صفة اللجوء بشكل فردي، أو من الممكن أن تفقد العملية فعاليتها. وإذا ما صير إلى اعتبار معظم الواصلين بمثابة لاجئين مبدئياً، بناء على معلومات موضوعية وفق الظروف السائدة في بلد المنشأ، فينبغي على الدول حينها أن تمنح صفة اللاجئين لأفراد مجموعة معينة على أساس مبدئي ظاهري (فرضي).

لا يعني منح صفة اللجوء مبدئياً أو جماعياً بشكل مؤقت الإبقاء على حدود البلاد مفتوحة؛ بل يمكن النظر إليه كحل عملي لمشكلة تتعلق بتحديد صفة اللجوء لآلاف اللاجئين كل مرة عقب وصولهم بلد اللجوء. ومن شأن استقبال اللاجئين وطالبي اللجوء، بشكل منظم ومنتظم وإنساني، أن يكفل تلبية احتياجاتهم على صعيد الحماية، وسوف يجعل من عملية تقييم المخاطر الأمنية أكثر سهولة.

5. قيام جميع البلدان باعتماد سياسات وأنظمة تكفل توفير الحماية الفعالة للاجئين وطالبي اللجوء بما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية بطريقة تراعي حقوق الإنسان الخاصة بهم وتضمن كرامتهم

يفتقر الكثير من البلدان التي يقيم اللاجئون بها حالياً لأنظمة توفر الحماية اللائمة لهم، وفق أحكام القانون الدولي ومعاييرها، ويواجه اللاجئون وطالبو اللجوء فيها تحديات جمة على صعيد الحصول على خدمات المأوى والطعام والصرف الصحي والرعاية الصحية. وتناشد منظمة العفو الدولية جميع البلدان أن تستحدث أنظمة توفر الحماية للاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر نقص الموارد المالية من التحديات الرئيسية التي تحول دون تمكين اللاجئين وطالبي اللجوء من تلبية احتياجاتهم الأساسية (كالمأوى اللائم والطعام والماء والكهرباء والولوج إلى الرعاية

الصحية والتعليم). ولهذا السبب تركز توصيات منظمة العفو الدولية أولاً وأخراً على تقاسم المسؤولية عن اللاجئين لأنه مفهوم جوهري يكفل إعمال حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء.

وتدرك المنظمة أن الكثير من الاقتصادات النامية تواجه تحديات خطيرة على صعيد توفير الموارد اللازمة؛ ولكن ذلك لا يجعل هذه البلدان في حلٍ من واجباتها المترتبة عليها، وفق أحكام القانون الدولي والمتعلقة بضمان توفير المستويات الدنيا الضرورية من خدمات السكن والطعام والمياه والصرف الصحي والصحة، وغيرها من حقوق اللاجئين. وعلى الدول أن تصمم خططاً تتيح لها التحول من حالة تقديم المساعدة والدعم الطارئة إلى مرحلة تمكين اللاجئين من العيش بكرامة والاندماج كلياً ضمن المجتمعات المحلية المضيفة. ويمكن أن يتضمن ذلك تمكين اللاجئين وطالبي اللجوء من العيش ضمن المجتمعات المحلية المضيفة والبحث عن فرص العمل.

وتنوه منظمة العفو الدولية بأنها تدرك طبيعة القيود التي تحد من قدرة الكثير من الدول على إصدار تصاريح سكن أو عمل، وخصوصاً في البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، ولكن ينبغي على جميع الدول أن تتحلّى بروح المبادرة، وأن تبذل الجهود الرامية إلى تمكين اللاجئين وطالبي اللجوء من تلبية احتياجاتهم الأساسية والعيش بكرامة، وعليه فليس هناك ما يمنع هذه الدول من أن تطلب الحصول على المساعدة والدعم الدولي من أجل تحقيق هذه الغاية.

حل المشكلة عن طريق مواجهتها

تُوصف جهود التصدي لأزمة اللجوء العالمية بأنها مرتجلة ومؤقتة، حيث برهنت الحلول المقترحة إلى الآن على قصورها عن التصدي، ولو لجزء يسير من الاحتياجات الفعلية للاجئين، واتضح أنها تستند إلى تدابير تهدف إلى عدم إقلاق راحة الدول الغنية قدر الإمكان،، حيث حرصت بلدان ثرية كثيرة على تخصيص موارد لا يُستهان بها كي تضمن بقاء مجموعات اللاجئين في البلدان الأقل ثراء، أي أنها تنصلت من المسؤولية بدلاً من أن تتقاسمها.

ثمة 20 مليون لاجئ في هذا العالم، وهم بحاجة إلى التمتع بحياة آمنة وكريمة، لا بل لهم الحق في ذلك. ويقيم 86% من اللاجئين في البلدان المتوسطة أو المتدنية الدخل، وإن عدد اللاجئين البالغ 20 مليوناً هو حقيقة واقعة، وإن نسبة من يقيم منهم في بلدان ذات دخل متدني أو متوسط تبلغ 86%، وهذه حقيقة واقعة أخرى. ولا يسعنا إذاً أن نستمر في اقتراح حلول لا تعترفان بهاتين الحقيقتين، ويجب أن تكون استجابتنا لأزمة اللجوء العالمية كاملة المعالم وتراعي التقاسم المنصف للمسؤولية عن اللاجئين، وهذا أمر يمكن تحقيقه حيث لا يشكل عشرون مليون لاجئ سوى 0.3% من مجموع سكان هذا الكوكب. وتؤمن منظمة العفو الدولية أنه من الممكن إذا أرادت الدول أن تتقاسم المسؤولية فعلاً أن تكفل تمكين هؤلاء الأشخاص الذين فقدوا منازلهم بغير ذنب اقترفوه من إعادة بناء حياتهم بسلام في أماكن أخرى؛ وهذا ما نناشد قادة العالم أن يتعهدوا بالقيام به أثناء انعقاد القمة الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول حول أزمة اللاجئين.



طفل على متن قارب هجره طاقمه قبالة سواحل تايلند وماليزيا. وتُرك ركابه البالغ عددهم بضع مئات ويُعتقد أنهم من ميانمار أو بنغلاديش دون طعام أو شراب وبحاجة لرعاية طبية عاجلة، مايو/ أيار 2016 © Thapanee Ietsrichai

التقاسم الحقيقي للمسؤولية عن اللاجئين: مقترحات منظمة العفو الدولية الخمسة

أزمة اللجوء العالمية

ثمة قرابة 20 مليون لاجئ يتوزعون على مختلف أنحاء العالم حالياً. وتستضيف الدول المتوسطة أو المتدنية الدخل الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين (نحو 86% منهم وفق إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين) بينما لا تستضيف الدول الغنية سوى أعداداً صغيرة جداً منهم ولا تبذل الكثير من الجهود على هذا الصعيد.

وتعتبر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن أكثر من مليون لاجئ يستوفون معايير الضعف، وتصنفهم على أنهم بحاجة إلى إعادة التوطين في بلد ثالث على وجه السرعة. وتتضمن فئات اللاجئين الضعيفة الناجين من العنف والتعذيب، والنساء والفتيات المعرضات للمخاطر، وذوي الحالات الطبية الخطيرة. وقام 30 بلداً فقط بعرض توفير فرص لإعادة توطين اللاجئين الذين يستوفون معايير الضعف، ولكن لا زال العدد السنوي مما يُعرف "بفرص إعادة التوطين" يقل كثيراً عن الاحتياجات التي حددتها المفوضية السامية على هذا الصعيد.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar



منظمة العفو الدولية